الاحتلال التركي خطر على الأمن القومي العربي وأي وجود عسكري أجنبي من دون موافقة دمشق هو احتلال ويجب أن ينتهي فوراً

المقداد: تفعيل العمل العربي المشترك وتنفيذ مشاريع التعافي المبكر ونرحب بعودة اللاجئين

أكد وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد خلال مشاركته باجتماع لجنة الاتصال العربية المعنية بسورية في القاهرة أمس، أن سورية ترحب بعودة جميع اللاجئين السوريين إلى بلادهم، مشدداً على أن الدور العربي الأخوي ضروري في دعم الشعب السوري لمواجهة التحديات الأساسية التي تواجه السوريين، مشدداً على أن أي وجود عسكري أجنبي على الأراضي السورية من دون موافقة الحكومة السورية هو احتلال ويشكّل خرقاً سافراً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتّحدة، ويجب أن ينتهي فوراً.

وكالة «سانا» نقلت عن المقداد قوله في كلمة له خلال مشاركته باجتماع لجنة الاتصال العربية المعنية بسورية على المستوى الوزاري: «يلتئم اجتماعنا اليوم في ظل أوضاع دقيقة وخطرة على الصعيد الدولي، سياسياً واقتصادياً وأمنياً وحتى مناخياً، حيث أفرزت هذه الأوضاع العديد من الأزمات والتحديات والتداعيات السلبية على مختلف الدول، بما في ذلك دولنا العربية التي ربما تأثرت أكثر من غيرها في العديد من النواحي».

وأضاف المقداد: كما هو معروف، فقد واجهت الدول العربية خلال السنوات الماضية ظروفاً استثنائية، وعانى بعضها من التدخلات والاحتلال الخارجي، وانتشار الإرهاب والتطرّف، ومحاولات إضعاف مؤسسات الدولة وتفتيت مجتمعاتها؛ ولكن للأسف لم يكن لدينا كدول عربية رؤية مشتركة واضحة لكيفية التعامل مع كل ذلك، وهذا الأمر بطبيعة الحال أضعف العمل العربي المشترك حتى فيما يخص معالجة القضايا العربية الأساسية التي تهمنا وتؤثر علينا جميعاً.

وأوضح المقداد أن المرحلة القادمة والتغيرات والتطورات التي يشهدها العالم تجعل من تفعيل العمل العربي المشترك والتواصل المستمر بين الدول العربية، أكثر ضرورة من أي وقت مضى، وهو الأمر الذي يتطلب نهجاً عربياً فاعلاً وبناءً على الصعيدين الثنائي والجماعي يستند إلى قاعدة الحوار الشفاف والمباشر والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

وفيما يخص الوضع في سورية، قال المقداد: نحن نشدّد دائماً بأن الالتزام الكامل بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليميّة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، هو الأساس الذي تقوم عليه علاقات سورية وتوجهاتها وتعاملها مع مختلف القضايا المتعلقة بالوضع في سورية.

وأكد المقداد ضرورة الاستمرار بمحاربة الإرهاب بمختلف أشكاله ومظاهره حتى القضاء النهائي عليه، وهو يشكل خطراً على سورية وعلى الدول الأخرى، كذلك فإن أي وجود عسكري أجنبي على الأراضي السورية من دون موافقة الحكومة السورية هو احتلال ويشكّل خرقاً سافراً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتّحدة، ويجب أن ينتهي فوراً.

وقال المقداد: جميعكم مطلعون على الأوضاع في سورية، ولذلك لن أخوض في الحديث عن حيثيات ذلك، ولكن ما يهمني التأكيد عليه الآن، هو أننا نعتقد أن الدور العربي الأخوي ضروري في دعم الشعب السوري لتجاوز كل تداعيات الحرب على سورية، ومواجهة التحديات الأساسية التي تواجهه، ولاسيما إنهاء الاحتلال التركي للأراضي السورية، وخاصّة أن اجتماعاتنا ولقاءاتنا السابقة قد أكدت ضرورة خروج القوات غير الشرعية من الأراضي السورية، وهذا يشمل بالطبع الاحتلال التركي الذي يعوق تحقيق الاستقرار بشكل أكبر في سورية ويطيل أمد الحرب ويتابع دعمه وحمايته للإرهابيين، بما في ذلك التنظيمات المدرجة على لوائح مجلس الأمن، كما أن هذا الاحتلال يعوق أيضاً عودة اللاجئين الحقيقية، ويسعى إلى تغيير ديمغرافي يخدم مصالحه التوسعية العثمانية في شمال سورية.

وأوضح المقداد: نعتقد أن الاحتلال التركي لا يشكل خطراً على سورية فقط، بل على الأمن القومي العربي وعلى المصالح العربية بشكل عام، ولذلك لا بدّ من تضافر الجهود واتخاذ خطوات عملية لوضع حد له بما ينسجم مع مصالحنا المشتركة وعلاقتنا الأخوية، والأسس الراسخة في القانون الدولي.

وتابع: من المهم إعطاء موضوع عودة اللاجئين الذين هجّروا من وطنهم بفعل الإرهاب، الأولوية والاهتمام اللازمين، ولذلك نرى ضرورة أن يركّز اجتماعنا اليوم على هذا الموضوع وما يرتبط به من تنفيذ مشاريع التعافي المبكر، لكونه موضوعاً ملحّاً ويهم الجميع، ويُمكن العمل عليه بشكل مُشترك بما يدفع جهودنا للأمام، وفي هذا السياق، تأمل سورية من الدول العربية التعاون معها في هذا الموضوع.

وقال المقداد: إن سورية ترحب بعودة جميع اللاجئين السوريين إلى بلادهم، وقد اتخذت العديد من الإجراءات والتسهيلات التي يحتاجها الراغبون بالعودة، وهي مستمرة بتعزيزها وتكثيفها، وقد عاد حتى الآن ما يقرب من نصف مليون لاجئ بشكل طوعي وآمن.

وأضاف: كما ترحب سورية بأي تعاون معها في مجال عودة اللاجئين، ولكن من الواضح أن عودة اللاجئين تواجه صعوبات لأسباب تتعلق بالوضع الاقتصادي والإنساني الصعب الذي تسبب به بشكل أساسي الإرهاب، ثم العقوبات والحصار الاقتصادي المفروض على سورية، فاللاجئ حتى يعود لا يحتاج إلى الأمن والاستقرار والتسهيلات فقط، بل يحتاج إلى بنى تحتية ومرافق خدمية من مدارس ومستشفيات وصرف صحي ومسكن وكهرباء، وغير ذلك من سبل العيش الكريم، وبالطبع من المعروف أن هذا الطرح هو مطلب أساسي تقرّ به وتطلبه حتى مفوضية اللاجئين.

وبين المقداد أنه من المهم أن يتم تكثيف العمل مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة للدفع نحو تنفيذ مشاريع التعافي المبكر، وخاصة في المناطق التي يُتوقع عودة اللاجئين إليها، وبما يفضي إلى تحسين البنية التحتية اللازمة لتوفير العيش الكريم للاجئين الذين يختارون العودة طوعياً إلى سورية، وبما يشمل بناء مدارس ومستشفيات ومرافق عامة وتوفير فرص العمل، ويسهم في تثبيت الاستقرار، وعليه يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه الجوانب المهمة والضرورية لتهيئة الأرضية اللازمة لعودة اللاجئين وتشجيع أعداد أكبر منهم على العودة.

وقال المقداد: من الملاحظ أن الدول الغربية تعرقل أي توجه نحو تنفيذ مشاريع التعافي المبكر، وتعمل على تسييس هذا الموضوع، لذلك من المهم أن تتضافر الجهود العربية للدفع نحو تنفيذ هذه المشاريع، وتأمين التمويل اللازم لها، وخاصة أن نسبة التمويل قد تراجعت بشكل كبير جداً، حيث سيسهم ذلك في تحسين الوضع الإنساني وفي عودة اللاجئين، وقد عُقدت عدّة مؤتمرات في دمشق لتسهيل عودة اللاجئين بالتعاون مع عدد من الدول الصديقة، ولكن للأسف، ورغم دعوة سورية للدول الأخرى ومنظمات وهيئات الأمم المتحدة المعنية للمشاركة في هذه المؤتمرات، كانت المشاركة خجولة وغير فاعلة، ولم يكن هناك أي تجاوب وتفاعل إيجابي من الأمم المتحدة والأطراف الأخرى مع مخرجات هذه المؤتمرات.

وأضاف: إن الاستجابة الإنسانية لها جوانب بعيدة الأمد وهي أوسع من مجرّد تلبية الاحتياجات العاجلة للمتضررين، ولذلك نؤكّد ضرورة تكثيف الجهود واتخاذ مبادرات حقيقية من أجل توسيع نطاق الأنشطة الإنسانية في سورية نحو مشاريع التعافي المبكر؛ مع بناء الأسس اللازمة للتعافي والتنمية طويلة الأمد، وعدم الاقتصار على تقديم ما يسمى «المساعدات المنقذة للحياة» فقط.

وأكد المقداد أن الحكومة السورية منخرطة في تعاون عملي وحوار مستمر وبناء مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين حول المسائل المتعلقة بالعودة الطوعية والكريمة والآمنة للاجئين والنازحين إلى مناطقهم الأصلية، وقد قدّمت الحكومة السورية الكثير من التسهيلات للمفوضية لممارسة عملها في سورية، وهي مستمرة في تعزيز هذه التسهيلات وتكثيفها، بما يُسهم في دعم الجهود التي نقوم بها في موضوع عودة اللاجئين.

ولفت إلى أن سورية تتوقّع التعاون معها، والتفاعل الإيجابي مع الجهود التي تقوم بها لتحسين الوضع الإنساني في سورية، وكما تعرفون، لم يتم التمديد لقرار مجلس الأمن الخاص بآلية إدخال المساعدات عبر معبر باب الهوى، بسبب الشروط الغربية التي تنتهك سيادة سورية ورفض إدخال أي تحسينات حقيقية على مشروع القرار، وحرصاً على استمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها، اتخذت سورية قراراً سيادياً بمنح الإذن للأمم المتحدة لاستخدام معبر باب الهوى لإدخال المساعدات إلى شمال غرب سورية وذلك لمدة ٦ أشهر.

وقال المقداد: رغم محاولات بعض الجهات وضع عقبات أمام هذا القرار السوري لأسباب سياسية، تم بعد مشاورات ومراسلات بين الحكومة السورية ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، التوصل إلى تفاهم حول كيفية تنفيذ ذلك، وقد رحّب الأمين العام للأمم المتحدة بالتفاهم الذي تم التوصل إليه بين الجانبين، وأكد بأن هذا الإذن يعتبر أساساً للأمم المتحدة وشركائها لإجراء عمليات إنسانية عبر باب الهوى بشكل قانوني.

وتابع المقداد: قامت الحكومة السورية من جديد بتمديد تدابير الطوارئ التي تم اتخاذها بعد الزلزال الذي ضرب سورية بتاريخ الـ ٦ من شباط ٢٠٢٣، بما في ذلك الإذن الممنوح للأمم المتحدة لاستخدام معبري باب السلامة والراعي لإيصال المساعدات الإنسانية، وذلك لثلاثة أشهر إضافية، أي حتى الـ ١٣ من تشرين الثاني ٢٠٢٣.

وقال: كما وافقت الحكومة السورية على استخدام معبري سرمدا وسراقب أمام الشحنات الإنسانية المتجهة من الداخل عبر الخطوط إلى شمال غرب سورية لمدة ستة أشهر أي حتى الـ ١ من شباط ٢٠٢٤.

وأوضح أن هذه الإجراءات التي منحت الإذن للأمم المتحدة لاستخدام خمسة معابر لإيصال المساعدات، تؤكّد من جديد أن الحكومة السورية حريصة على إيصال المساعدات الإنسانية إلى كل مستحقيها من المدنيين من دون أي تمييز أو تسييس، وبذلك تكون الحكومة السورية قد قامت بما عليها في هذا الصدد، وباتت الكرة الآن في ملعب الأطراف الأخرى.

وختم المقداد كلمته بالقول: أعبر عن تقديري للجهود التي تبذلها الدول العربية الشقيقة في دعم سورية والحفاظ على سيادتها ووحدة وسلامة أراضيها، ونتمنى لهذا الاجتماع كل النجاح.

وكالات

وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد خلال مشاركته باجتماع لجنة الاتصال العربية المعنية بسورية في القاهرة أمس (أ ف ب)

أجرى نقاشات إيجابية وبناءة على هامش مشاركته باجتماع لجنة الاتصال العربية في القاهرة

المقداد يبحث مع نظرائه المصري والسعودي والأردني الدفع بأطر التضامن والعمل العربي

من اللقاء الثنائي بين وزير الخارجية والمغتربين ونظيره السعودي (سانا)

أجرى وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد في القاهرة أمس لقاءات ثنائية مع وزراء خارجية مصر سامح شكري، والأردن أيمن الصفدي، والسعودية فيصل بن فرحان، وذلك في إطار الزيارة التي يقوم بها إلى مصر للمشاركة في الاجتماع الأول للجنة الاتصال الوزارية العربية المعنية بسورية.

وحسب وكالة «سانا»، بحث المقداد مع نظرائه القضايا المدرجة على جدول أعمال اجتماع لجنة الاتصال العربية المعنية بسورية على المستوى الوزاري، حيث كانت النقاشات إيجابية وبناءة، وتم الاتفاق على مواصلة التنسيق والتعاون المشترك بين الدول المعنية.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية «واس» أنه جرى خلال اللقاء بين المقداد وفيصل بن فرحان «بحث مستجدات الأوضاع على الساحة السورية والمنطقة، وتبادل وجهات النظر حيال الموضوعات ذات الاهتمام المشترك».

بدوره نقل موقع «اليوم السابع» المصري عن المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية السفير أحمد أبو زيد أن شكري أكد خلال لقائه المقداد حرص اللجنة العربية على استكمال المهمة المنوطة بها للمساعدة في حل الأزمة السورية، وتقديم يد العون للشعب السوري الشقيق لتجاوز محنته، والحفاظ على وحدة سورية وسلامتها الإقليمية.

وأضاف أبو زيد إن اللقاء تطرق إلى الجوانب المتعلقة باجتماع لجنة الاتصال العربية والذي يأتي اتساقاً مع دور جامعة الدول العربية والدول الأعضاء لتعزيز العمل العربي المشترك والتكاتف من أجل التوصل إلى تسوية للأزمة السورية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والإنسانية، مشيراً إلى أن شكري أعرب خلال اللقاء عن تطلعه لأن تنجح اللجنة في تحقيق الأهداف المرجوة من هذا الاجتماع.

وحسب المتحدث المصري استمع شكري إلى إحاطة من المقداد فيما يتعلق بآخر المستجدات الخاصة بالأوضاع في سورية على مختلف الصعد، والجهود التي تبذلها الحكومة السورية من أجل التعامل مع مختلف جوانب الأزمة، بما في ذلك قضايا عودة اللاجئين ومكافحة الإرهاب والمخدرات والتعاون الأمني مع الدول العربية في الجوار السوري وموضوعات التعافي المبكر وفرض السيادة السورية على أراضيها.

وفي السياق، ذكر المتحدث باسم الخارجية المصرية أن شكري عقد اجتماعاً مع وزيري خارجية الأردن أيمن الصفدي والعراق فؤاد حسين لبحث الوضع في سورية.

وأوضح أبو زيد أن الآلية الثلاثية، التي جاء اجتماعها على هامش استضافة القاهرة لاجتماع لجنة الاتصال الوزارية العربية المعنية بسورية، تشكل منصة مهمة على صعيد الجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز آليات التعاون الاقتصادي بين الدول الثلاث في المجالات المختلفة، وكذا التشاور والتنسيق بشأن مختلف القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، حفاظاً على وحدة الصف العربي وصون أمن واستقرار دول وشعوب المنطقة، مضيفاً: إن الاجتماع مثل فرصة سانحة لمتابعة مشروعات التعاون والتكامل الإستراتيجي بين الدول الثلاث.

على صعيد متصل بحث شكري مع وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان سبل تعزيز مسار العلاقات الثنائية وتبادلا الرؤى تجاه مختلف القضايا الإقليمية والأزمات التي تشهدها المنطقة، حسب ما أكده المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية.

أبو زيد ذكر حسب موقع «اليوم السابع» أن الاجتماع تطرق إلى التطورات التي تشهدها قضايا المنطقة وسبل تعزيز آليات التشاور والتنسيق بين مصر والسعودية تجاهها، وفي مقدمتها الأوضاع في كل من السودان وليبيا، واليمن، وسورية، حيث أكد الوزيران ضرورة الدفع بأطر التضامن والعمل العربي المشترك في مواجهة الأزمات المختلفة بالمنطقة حفاظاً على الأمن القومي العربي، بحيث تكون الحلول المطروحة لتلك القضايا عربية خالصة، ويتسنى لشعوب المنطقة أن تحدد مصيرها بنفسها على نحو يُلبي طموحاتها في إرساء الاستقرار وتحقيق المزيد من التقدم والازدهار.

وحسب المتحدث المصري اتفق الوزيران على أهمية استمرار التواصل والتنسيق خلال المرحلة القادمة دعماً للقضايا العربية، ولتعزيز آليات التعاون والتضامن بين البلدين الشقيقين.

وكالات

حل الأزمة سياسي.. والاجتماع المقبل في بغداد.. واجتماع «الدستورية» في عُمان

«لجنة الاتصال العربية»: دعم جهود مكافحة الإرهاب وخروج القوات الأجنبية غير الشرعية

أكدت لجنة الاتصال العربيَّة الخاصة بالأزمة السوريَّة، التي تضم كلّاً من: العراق، مصر، الأردن، السعوديَّة، لبنان والجامعة العربية، في ختام اجتماعها الأول في القاهرة أمس لمتابعة تنفيذ بيان عمّان الصادر في الأول من أيار الماضي، ضرورة اتخاذ الخطوات العملية والفاعلة بهدف إنهاء الأزمة في سورية بما يحفظ وحدتها وتماسكها وسيادتها، ودعم سورية ومؤسساتها في جهودها المشروعة في الحفاظ على سيادة البلاد وأمنها، وإنهاء وجود الجماعات المسلحة والإرهابية على الأراضي السورية، وخروج جميع القوات الأجنبية غير الشرعية، مشددة على تكثيف العمل مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة لتسريع تنفيذ مشاريع التعافي المبكر.

ونقلت قناة «المملكة» الأردنية عن بيان لجنة الاتصال قوله: «عقد وزير الخارجية المصري سامح شكري، وكل من وزراء خارجية الأردن والسعودية والعراق ولبنان، وأمين عام جامعة الدول العربية، (أمس)، اجتماع لجنة الاتصال العربية مع وزير الخارجية والمغتربين بالجمهورية العربية السورية، وذلك لمتابعة تنفيذ بيان عمان الصادر في الأول من أيار ٢٠٢٣، وتعزيز الدور العربي القيادي لتسوية الأزمة السورية ومعالجة تبعاتها السياسية والأمنية والإنسانية، ومواصلة الحوار تحقيقاً لهذا الهدف، وفق منهجية خطوة مقابل خطوة، وبما ينسجم مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، وبما يحفظ وحدة سورية وتماسكها وسيادتها ويلبي طموحات شعبها ويخلصها من الإرهاب ويسهم في تعزيز الظروف المناسبة للعودة الطوعية والآمنة للاجئين باعتبارها أولوية إنسانية».

وتابع البيان: شهد اجتماع لجنة الاتصال ووزير الخارجية والمغتربين السوري بحث تطورات الوضع في سورية، واتصالات أعضاء لجنة الاتصال والحكومة السورية مع الأمم المتحدة والدول الصديقة في إطار جهود تحريك الأزمة نحو التسوية الشاملة اتساقاً مع المرجعيات الدولية ذات الصلة، مؤكدين ضرورة اتخاذ خطوات عملية وفاعلة للتدرج نحو حل الأزمة.

وفي إطار مناقشة التنفيذ الكامل لمخرجات بيان عمان الصادر في الأول من أيار ٢٠٢٣، أكد المشاركون أن الحل الوحيد للأزمة السورية هو الحل السياسي، وأعربوا عن التطلع إلى استئناف العمل في المسار الدستوري السوري، وعقد الاجتماع المقبل للجنة الدستورية السورية في سلطنة عمان بتسهيل وتنسيق مع الأمم المتحدة قبل نهاية العام الجاري.

كما توافقوا على أهمية استكمال هذا المسار بجدية باعتباره أحد المحاور الرئيسة على طريق إنهاء الأزمة وتحقيق التسوية السياسية والمصالحة الوطنية المنشودة.

ورحب المشاركون بإعلان الأمم المتحدة والحكومة السورية التوصل إلى اتفاق بشأن إيصال المساعدات الإنسانية من معبر «باب الهوى» لمدة ٦ أشهر. كما رحبوا بقرار الحكومة السورية بتمديد فتح معبري «باب السلامة» و«الراعي» أمام المساعدات الإنسانية حتى الـ ١٣ من تشرين الثاني المقبل، وذلك تأكيداً على ضرورة تكثيف الجهود لرفع المعاناة الإنسانية عن أبناء الشعب السوري الشقيق وفي إطار مسؤولية المجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته في هذا الصدد.

وأعرب أعضاء لجنة الاتصال عن التطلع لاستمرار المساعدات وإيصالها للمحتاجين، وتشجيع الحكومة السورية على النظر في تمديد السماح باستخدام هذه المعابر لفترات أخرى تحقيقاً لمصالح الشعب السوري.

كما أكدت لجنة الاتصال ووزير الخارجية والمغتربين السوري ضرورة معالجة أزمة اللاجئين بكل تبعاتها على الشعب السوري وعلى الدول المستضيفة لهم، وأهمية تعزيز التعاون بين الحكومة السورية والدول المستضيفة للاجئين، لتنظيم وتسهيل العودة الطوعية والآمنة للاجئين وإنهاء معاناتهم بالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة المعنية، وفي مقدمتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ووفقاً للإجراءات والمحددات المعمول بها في هذا الشأن، واعتبارها أولوية يجب العمل عليها.

كما أكد المشاركون على تكثيف العمل مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة لتسريع تنفيذ مشاريع التعافي المبكر، وتوسيع نطاق الأنشطة الإنسانية مع بناء الأسس اللازمة للتعافي.

وقال البيان: «شرح وزير الخارجية والمغتربين السوري الإجراءات والتسهيلات التي اتخذتها سورية» وأشار إلى التعاون والحوار القائم مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مبرزاً التسهيلات التي قدمتها الحكومة السورية للمفوضية لممارسة عملها في سورية، وأكد أنها مستمرة في اتخاذ وتكثيف هذه الإجراءات بما في ذلك تسهيل فتح مزيد من المكاتب للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في مناطق عودة اللاجئين، والإعلان بصورة دورية عن الإجراءات التي تتخذها لتسهيل عودة اللاجئين، بما في ذلك في إطار شمولهم بمراسيم العفو الرئاسي.

كما أكد الاستمرار في الإعلان بشكل منتظم عن بيانات حول أعداد اللاجئين العائدين وحرص الحكومة السورية على استمرار الانخراط البناء مع المفوضية حول مواضيع عودة اللاجئين ومواصلة العمل بين سورية والأردن على النحو المبين في بيان عمان وبالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة ولإنجاز عودة الألف لاجئ من الأردن.

وتم التأكيد على أهمية توفير الحوافز والتسهيلات التي ستقدم للاجئين العائدين والإجراءات التنسيقية مع الدول المستضيفة لهم، والعمل على إنشاء منصة لتسجيل أسماء اللاجئين الراغبين بالعودة بالتنسيق مع الدول المستضيفة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن توفر الحكومة السورية المعلومات عن احتياجات المناطق التي ستشهد عودة للاجئين إليها.

وأكدت اللجنة ضرورة تكثيف الجهود لتبادل المختطفين والموقوفين والبحث عن المفقودين بالتعاون مع المنظمات الدولية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفي هذا السياق أكد وزير الخارجية والمغتربين السوري أن بلاده مستمرة في العمل على إطلاق سراح جميع المختطفين السوريين، والإعلان بشكل دوري عما يتم في هذا الصدد من جهود، بما في ذلك الإفصاح عن المعلومات لذويهم وأماكن وجودهم حال توافرها، وذلك في إطار اضطلاع الحكومة السورية بواجبها الوطني في هذا الشأن.

كما رحب المشاركون بانعقاد الاجتماع الأول للجنة الأمنية المشتركة الأردنية السورية لضبط الحدود ومكافحة إنتاج وتهريب المخدرات في شهر تموز ٢٠٢٣، بالإضافة إلى التعاون المشترك بين حكومتي العراق وسورية في مجال مكافحة المخدرات من خلال تبادل المعلومات والتي أثمرت عن تفكيك شبكة تهريب دولية كانت تقوم بتهريب المخدرات في دول المنطقة خلال شهر آب ٢٠٢٣، وكذلك التهيئة لإبرام مذكرة تفاهم بين البلدين في هذا الصدد.

وأعرب المشاركون عن تطلعهم إلى استمرار وتكثيف التعاون المشترك بين سورية ودول المنطقة، وبما يخدم جهود مكافحة إنتاج وتهريب المخدرات في المنطقة وصولاً لإنهاء هذا الخطر المتنامي. وأكد أعضاء لجنة الاتصال الوزارية العربية ضرورة دعم جهود مكافحة الإرهاب في سورية، والدعوة لتكثيف التعاون بين الحكومة السورية والدول المعنية والأمم المتحدة واضطلاع المجتمع الدولي بدور فاعل في القضاء على هذا الخطر بكل أشكاله وصوره، واجتثاث كل منابعه، ودعم سورية ومؤسساتها في جهودها المشروعة في الحفاظ على سيادة البلاد وأمنها وإنهاء وجود الجماعات المسلحة والإرهابية على الأراضي السورية، وخروج جميع القوات الأجنبية غير الشرعية، وفق أحكام القانون الدولي وبما يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة، ويحفظ أمن سورية والمنطقة، وقامت لجنة الاتصال بموافاة وزير الخارجية والمغتربين بالجمهورية العربية السورية بمقترحات لتنفيذ بيان عمان.

وقال البيان: إجمالاً، أخذت لجنة الاتصال علماً بالجهود المبذولة من جانب الجمهورية العربية السورية في مختلف المجالات، وتشجع اللجنة الحكومة السورية على مواصلة الخطوات والإجراءات الخاصة بالتعامل مع جميع تبعات الأزمة السورية، وبما يحقق آمال الشعب السوري الشقيق في تجاوز التحديات ذات الصلة، والانطلاق نحو غد أفضل، وعبر المشاركون عن الشكر لجمهورية مصر العربية لدعوتها لعقد الاجتماع واستضافته، وتقديرهم للانخراط الإيجابي من وزير الخارجية والمغتربين السوري خلاله والذي أعرب بدوره عن شكر حكومة الجمهورية العربية السورية لدور لجنة الاتصال العربية، والتزامها بالعمل من خلالها بهدف استعادة سورية لوضعها الطبيعي على الساحتين العربية والدولية في إطار تعزيز آليات العمل العربي المشترك، واتفق المشاركون على عقد الاجتماع القادم للجنة الاتصال مع وزير الخارجية والمغتربين للجمهورية العربية السورية في بغداد وتشكيل فريق اتصال على مستوى الخبراء للمتابعة والإعداد للاجتماع القادم.

وكالات